"تأثير الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية على مفهوم السيادة في العلاقات الدولية الحديثة"

م.م علياء محمد كاظم العاملي
جامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تأثير الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية على السيادة، في ظل التغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام الدولي نتيجة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن السيادة الوطنية لا تضمحل بفعل الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية، بل يُعاد تشكيلها ضمن أطر جديدة تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على السيطرة الإقليمية، لتشمل السيطرة على البيانات والفضاء الإلكتروني والخوارزميات.

ويطبق البحث منهجية متعددة المستويات (وصفية وتحليلية) للتفكيك المفاهيمي للتغيرات في مفاهيم السيادة، وتحليل الذكاء الاصطناعي كعامل استراتيجي في إعادة توزيع القوة الدولية وتداعياته على الدبلوماسية والسياسة الخارجية. وتُظهر نتائج البحث بوضوح أن الذكاء الاصطناعي يُعدّ أحد العناصر الأساسية في بناء القوة الوطنية، وفي الوقت نفسه يُثير تحديات جديدة لجوهر السيادة، مع ظهور جهات فاعلة تكنولوجية غير حكومية والاعتماد على البنى التحتية الرقمية العابرة للحدود.

ويشير البحث أيضاً إلى أن التحول الرقمي قد أجبر الدول على إعادة النظر في أدواتها الدبلوماسية، مما فتح آفاقاً جديدة للتأثير الدولي من خلال الدبلوماسية الرقمية ودبلوماسية البيانات. ويخلص البحث إلى أن السيادة في هذا التحول النوعي الجديد للعصر الرقمي تتطلب من الدول أن تكون مرنة وأن تتكيف بسرعة مع بيئة معقدة وتنافسية تقنياً على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية:

السيادة الوطنية، الذكاء الاصطناعي، العولمة الرقمية، العلاقات الدولية، الدبلوماسية الرقمية، القوة السيبرانية.

Abstract

This research paper examines the impact of artificial intelligence and digital globalization on sovereignty in light of the structural transformations occurring in the international system as a result of the rapid development of information and communication technologies. The study is based on the hypothesis that national sovereignty is not eroded by artificial intelligence and digital globalization; rather, it is being reshaped within new frameworks that go beyond

the traditional concept grounded in territorial control to encompass control over data, cyberspace, and algorithms.
The paper adopts a multi-level methodological approach (descriptive and analytical) to conceptually deconstruct the transformations in the notion of sovereignty, analyze artificial intelligence as a strategic factor in the redistribution of international power, and examine its implications for diplomacy and foreign policy. The findings clearly demonstrate that artificial intelligence constitutes a core element in building national power, while simultaneously generating new challenges to the essence of sovereignty, particularly with the rise of non-state technological actors and growing reliance on transnational digital infrastructures.
The study also indicates that digital transformation has compelled states to reconsider their diplomatic instruments, opening new avenues for international influence through digital diplomacy and data diplomacy. The paper concludes that sovereignty in this new qualitative transformation of the digital era requires states to adopt flexibility and rapidly adapt to an increasingly complex and technologically competitive international environment.
Keywords:
National sovereignty; artificial intelligence; digital globalization; international relations; digital diplomacy; cyber power.

المقدمة:

في العقود الأخيرة من القرن الحادي والعشرين، شهد العالم ثورة رقمية هائلة، تركزت بشكل رئيسي على نشر العولمة الرقمية من خلال تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد أدى ذلك إلى إعادة تقييم شاملة لمفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، وفي مقدمتها مفهوم السيادة الوطنية. فلم تعد القوة وممارسات السيادة محصورة بالكامل داخل الحدود الإقليمية للدولة، بل امتدت لتشمل فضاءات رقمية جديدة، تُحدث فيها شركات التكنولوجيا الكبرى والدول المتقدمة تقنياً تأثيراً عميقاً، يتجاوز في كثير من الأحيان الأنظمة والآليات التقليدية.

لقد فتح هذا التغيير البنيوي نقاشاً واسع النطاق حول قدرة الدولة القومية في مجال أمنها الوطني، وحريتها السياسية واستقلالها، وحماية البيانات، وإدارة التفاعل الرقمي الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من بنيتها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

لهذا السبب، برزت ضرورة إجراء دراسة معمقة لكيفية تحول السيادة في العالم الحديث بفعل الذكاء الاصطناعي والعولمة الإلكترونية، وما إذا كانت الدول قادرة على تحقيق تفوقها في ظل التأثيرات العابرة للحدود الوطنية للنظام التكنولوجي الجديد. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل توازن القوى الدولي الجديد،

الذي يضم الآن عناصر جديدة إلى جانب العناصر التقليدية: القدرات التكنولوجية، وكمية البيانات، وقوة الفضاء الرقمي.

أهمية البحث:

١. إعادة النظر في مفهوم السيادة الوطنية في ظل التغييرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الرقمية.
٢. تحليل دور الذكاء الاصطناعي في التأثير على القرارات والسياسات العامة، وهو عامل محدد مباشر لاستقلال الدولة.
٣. تسليط الضوء على الأنماط الجديدة للمخاطر الأمنية المتعلقة بالفضاء الالكتروني، مثل الهجمات السيبرانية، والتجسس الالكتروني، والسيطرة على البيانات.
٤. تحليل أنماط القوة الدولية الجديدة التي أفرزتها الثورة الرقمية، مع التركيز على الدور المتنامي لفاعلين غير تقليديين في المشهد الدولي، مثل شركات التكنولوجيا الكبرى، وكيف أصبحت هذه القوى تتفاعل مع القوة التقليدية للدول، مما يُعيد تشكيل موازين القوى العالمية.
٥. تقديم نماذج واستراتيجيات لصانعي القرار، يمكن من خلالها بناء سيادة رقمية مركبة لحماية الأمن القومي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الطريقة التي يُعاد بها تعريف السيادة الوطنية من خلال التقدم السريع للذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية، وإلى أي مدى تستطيع الدول الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرار وحماية أمنها القومي بالنظر إلى تعدد الجهات الفاعلة الرقمية وترابط الفضاء الالكتروني.

يمكن صياغة السؤال على النحو التالي: إلى أي مدى أعاد الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية هيكلة مفهوم السيادة الوطنية في العلاقات الدولية المعاصرة، وما هي التداعيات السياسية والأمنية والقانونية لهذا التحول على الدولة القومية؟

فرضية البحث:

يرتكز البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

أدت قوى الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية إلى إعادة تشكيل السيادة التقليدية للدولة من خلال خلق مجالات نفوذ جديدة عابرة للحدود الوطنية، تمارس فيها جهات فاعلة غير حكومية، وعلى رأسها شركات التكنولوجيا العملاقة، نفوذاً موازياً يؤثر على البيانات والأمن وصنع القرار. وهذا الأمر يستدعي إعادة

صياغة مفهوم السيادة ليتوافق مع متطلبات الحوكمة الرقمية وحماية البيانات في بيئة معاصرة شديدة التعقيد والترابط.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع القائمة على وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة. وفي إطار هذا المنهج، سيتم توظيف عدة مستويات وأدوات تحليلية، تشمل:

١. تحليل النظم :لدراسة تأثير البيئة التكنولوجية الجديدة على وظائف الدولة وهياكل السلطة في العلاقات الدولية، باعتبارها نظاماً متكاملاً يتفاعل مع بيئته.
٢. المقارنة المنهجية (كأداة تحليلية) :للاستفادة من مقارنة نماذج عالمية في تنظيم الفضاء الرقمي وبناء السيادة الرقمية (كالولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي)، بهدف استخلاص الأنماط والفروقات.
٣. التحليل الاستشرافي :لتقديم منظور مستقبلي لمفهوم السيادة في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع، بناءً على المعطيات والاتجاهات الحالية التي يكشف عنها التحليل.

المبحث الأول: التحولات المفاهيمية للسيادة في عصر الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية

المطلب الأول: التطور النظري لمفهوم السيادة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم السيادة من أرسخ المفاهيم في مجال العلاقات الدولية، حيث أرسى المفهوم النظري والقانوني الذي بني عليه أساس الدولة الحديثة، بموجب معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م، التي أكدت على مبدأ احتكار الدولة لسلطة اتخاذ القرار داخلياً، واستقلاليتها عن أي سلطة خارجية. وكما أشار أحد الباحثين: "تُعدّ السيادة حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة، فهي تمثل السلطة العليا التي تمارس من خلالها الدولة صلاحياتها داخل إقليمها دون خضوع لسلطة أعلى منها" (شو ٢٠١٨، ١٥٧). وهذا المفهوم لا يوفر سلطة عليا فحسب، بل سلطة مطلقة أيضاً داخل نطاقها المكاني.

مع تطور العلاقات الدولية وظهور جهات فاعلة غير الدول، اكتسب مفهوم السيادة أبعاداً جديدة تتجاوز مجرد السيطرة الإقليمية، بهدف حماية الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي. ومع نهاية حقبة الحرب الباردة وظهور العولمة، أصبحت السيادة أكثر ديناميكية وأقل ارتباطاً بالحد الجغرافي، وارتبطت أكثر

بالجوانب السياسية والمؤسسية. فمصادر القوة في العالم المعاصر لا تقتصر على القوة العسكرية، بل تشمل القدرة على السيطرة على المعلومات والتكنولوجيا وشبكات الاتصال.(Nye 2011, 19) "

ولهذا، وفي ضوء الثورة الرقمية، أصبح من الضروري إعادة تقييم الأسس النظرية لمفهوم السيادة، حيث لم تعد الدولة قادرة على احتكار فضاء المعلومات أو التحكم الكامل في تدفق البيانات، مما طرأ تحول حول مفهومها من السيادة التقليدية إلى ما يعرف "بالسيادة المرنة"، وذلك لاعتماد الدول بشكل كبير على شبكات عابرة للحدود. ويؤكد باحثون دوليون أن "حوكمة الإنترنت أعادت توزيع السلطة السياسية من خلال تحويل جزء كبير من السيطرة على البنى الرقمية إلى الشركات التكنولوجية الخاصة، مما جعل السيادة الوطنية عملية تفاوض مستمر وليست سلطة مطلقة.(Denardis 2014, 8) "

المطلب الثاني: إعادة تعريف السيادة في الفضاء الرقمي

أدى انتشار الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية إلى إعادة تعريف "السيادة" بشكل أساسي، ونتج عنه طرح مفهومين جديدين هما "سيادة البيانات" و"سيادة الفضاء السيبراني". فلم تعد قدرة الدولة تُقاس فقط بسيطرتها ضمن حدودها الإقليمية، بل بمدى قدرتها على حماية بيانات مواطنيها، والتحكم في تدفق المعلومات، وتأمين فضائها الالكتروني. وتفيد إحدى الدراسات الحديثة أن "القدرة على حماية البنية التحتية الرقمية والبيانات الوطنية" تُعد عنصرًا أساسيًا في مفهوم السيادة في العصر الرقمي (Li 2025, 50).

كذلك، يُعد المجال الرقمي مجالاً حيوياً للدول، بل إن أهميته أصبحت تفوق أحياناً أهمية المجالات البرية والبحرية والجوية، نظراً لتأثيره العميق على السياسة الداخلية والخارجية للبلدان. وقد أسست شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل مايكروسوفت وميتا وجوجل، لأنماط جديدة من القوة الفعلية، تنافس فيها أحياناً قوة الدول. ويشير باحثون دوليون إلى أن "عمالقة التكنولوجيا راكموا قوة غير مسبوقة، تمكنهم من التأثير في السلوك السياسي والاقتصادي بطرق تتجاوز قدرة الدول على الضبط والرقابة (Zuboff 2019, 42)" .

هذا إلى جانب أن الحدود في العالم الرقمي لم تعد ثابتة أو محصنة، بل أصبحت متغيرة وسهلة الاختراق، مما يطرح تحديات غير مسبوقة للأمن الوطني. وتفيد الدراسات العربية أن "طبيعة الهجمات السيبرانية العابرة للحدود تجعل من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عنها بشكل قاطع، وهو ما يخلق إشكاليات سياسية وقانونية تتعلق بمفهوم الاعتداء على سيادة الدولة" (عبد الله ٢٠٢٠، ١٤٥).

وعليه، باتت السيادة في العصر الرقمي تُعرف بأنها القدرة على التحكم في الخوارزميات والبيانات والبنى التحتية الرقمية. وهذا التحول المفاهيمي العميق للسيادة هو ما يمكن من فهم التحديات التي تناولتها المباحث اللاحقة في إطار الذكاء الاصطناعي والأمن القومي والسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي كعامل استراتيجي في إعادة تشكيل القوة والسيادة

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي كأداة قوة وطنية

خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، تطور الذكاء الاصطناعي ليصبح أحد أبرز مصادر القوة في المنظومة الدولية، بل تحول إلى ساحة رئيسية لتنافس القوى العظمى فيما بينها. وأصبحت الدول القادرة على تشكيل موازين القوى المستقبلية هي التي تملك القدرة على تطوير الخوارزميات وتحليل البيانات الضخمة وتسخيرها في مجالاتها العسكرية والاقتصادية. وكما يقول أحد الباحثين العرب: "الذكاء الاصطناعي تحول إلى عنصر مؤثر في بناء القوة الشاملة للدولة، وأصبح امتلاكه جزءًا من التنافس الجيوسياسي الدولي" (فتحي ٢٠٢١، ١١٢).

ولهذا أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً رئيسياً في القوة الوطنية، إذ يمكنه أن يزيد الكفاءة الإنتاجية ويعزز القوة العسكرية، ويمكن من خلال تحليله للمعلومات المعقدة أن يساعد في اتخاذ قرارات سياسية أفضل للدول، وهي معلومات تتجاوز القدرات البشرية للتعامل معها بالسرعة المطلوبة. وبالتالي، يصبح امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي معياراً جديداً لتحديد مكانة الدولة وترتيبها العالمي على مستوى العلاقات الدولية. وتشير الدراسات الاقتصادية الدولية إلى أن "تبنّي الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع سيمنح الدول المتقدمة فيه قدرة هيكلية على قيادة الاقتصاد العالمي، نظراً لدوره في إعادة تشكيل سلاسل القيمة والإنتاج بصورة جذرية.(McKinsey Global Institute 2017, 5) "

كذلك يُعتبر الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة، أداة رئيسية لتطوير التفوق العسكري من خلال إدخاله في أنظمة الدفاع الصاروخية وتطبيقات الطائرات بدون طيار وكذلك في الحرب السيبرانية (الإلكترونية). وقد أكّد تقرير صادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أن "الذكاء الاصطناعي يسهم في تمكين الأنظمة العسكرية من تحليل بيانات ساحة المعركة بشكل فوري واتخاذ قرارات عملياتية أسرع وأكثر دقة مما يتجاوز القدرات البشرية التقليدية" (الزيات ٢٠١٩، ٧).

وبهذا المعنى، لا يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تكنولوجية بسيطة، بل يشكل أيضاً جزءاً أساسياً من إعادة هيكلة "القوة الوطنية"، مما يسمح بتعزيز سيادة الدول التي تمتلك هذه القدرات، في حين تصبح الدول التي تفتقر إليها عرضة للتبعية التكنولوجية.

المطلب الثاني: تهديدات الذكاء الاصطناعي للسيادة الوطنية

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم بشكل فاعل في تعزيز القوة الوطنية، ومع ذلك، فهو يشكل تحدياً خطيراً لجوهر السيادة. فالشركات التكنولوجية العالمية باتت في الوقت الراهن تتجاوز قدرات العديد من الدول، لا سيما في مجال التحكم بتدفق البيانات والمعلومات. فـ "يُسيطر رأس المال القائم على المراقبة على البنى التحتية الأساسية للعالم الرقمي، ويقوم بشكل متزايد بتشكيل النظام الاجتماعي الذي يفرض على الجميع العيش ضمنه.(Zuboff 2019, 352) "

من أبرز التهديدات للسيادة تتمثل بالهجمات الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت قادرة على الوصول إلى أنظمة حساسة مثل شبكات الكهرباء والمطارات وشبكات الاتصالات، بالإضافة إلى الأنظمة الانتخابية. وتشير التقارير الدولية إلى أن "الذكاء الاصطناعي من المرجح أن يزيد من حجم الهجمات السيبرانية وسرعتها ودرجة تعقيدها، وأن يخفض العتبة أمام الخصوم، ويُضخم الآثار المحتملة للعمليات الخبيثة.(Brundage et al 2018, 12) "

ويعد التضليل الرقمي من أبرز التهديدات المعاصرة التي تتعرض لها الدول، حيث يُنتج الذكاء الاصطناعي محتوى مزيفاً عميقاً (Deepfakes) قادراً على التأثير في الرأي العام وتغيير سلوك الناخبين، مما يهدد السيادة السياسية للدولة أو قدرتها على حماية عملية صنع القرار. وهذا ما وضحه الباحث إبراهيم كسّاب، بأن "السيطرة على تدفق المعلومات أصبحت أحد أهم عناصر التأثير السياسي، إذ باتت تُستخدم لإعادة تشكيل اتجاهات الرأي العام وتوجيه السلوك السياسي داخل الدول، الأمر الذي يهدد الإرادة الوطنية ويجعلها عرضة للتأثير الخارجي" (كسّاب ٢٠١٩، ٦٧).

بالإضافة إلى أن الاعتماد على هذا النوع من التكنولوجيا يؤدي إلى المساس بعمليات صنع القرار الوطني المستقلة في الدول النامية من خلال استيراد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وقد حذّر تقرير دولي من المخاطر البنيوية التي تواجه الدول التي لا تُطوّر قدراتها التقنية المحلية، إذ يشير التقرير إلى أن "الدول التي تُهمل تطوير قدراتها الرقمية المستقلة ستجد نفسها مُعتمدة على تقنيات أجنبية، وهو ما قد يُقوّض سيادتها الوطنية .(OECD 2020, 145) "لذلك، يُعد الذكاء الاصطناعي مجالاً للتنافس؛ فهو من جهة يُعتبر مصدراً للقوة الوطنية للدول، ومن جهة أخرى يُشكل تهديداً للسيادة، مما يستدعي إصلاح السياسات الوطنية والأمنية في ظل هذا التحول.

المبحث الثالث: الانعكاسات الدبلوماسية والسياسية للتحول الرقمي على ممارسة السيادة

المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية ودبلوماسية البيانات

لم تعد الدبلوماسية التقليدية، القائمة على التمثيل الرسمي عبر التواصل المباشر، كافية، بل تحولت في عصر الذكاء الاصطناعي إلى آلية الدبلوماسية الرقمية، لتحقيق مصالح الدول وحماية سيادتها. لذلك برز نمط جديد من الممارسة الدبلوماسية، يُستخدم فيه الفضاء الرقمي لإدارة صورة الدولة، وتعزيز نفوذها، والتفاعل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتشكيل تحالفات افتراضية موازية للتحالفات التقليدية.

ويشير باحثون عرب إلى أن "الدبلوماسية الرقمية تشكل تطورًا طبيعيًا في أدوات العمل الدبلوماسي، إذ جاءت استجابة للتحولات المتسارعة في البيئة الدولية، ولتراجع قدرة الوسائل التقليدية وحدها على تحقيق التأثير الخارجي المطلوب" (القديحات ٢٠٢٠، ٢٧). وهو ما يعكس اتجاه الدول نحو تبني أدوات رقمية لتعزيز حضورها ونفوذها في الفضاء العالمي.

وبذلك، تُعد دبلوماسية البيانات أحد أهم أشكال القوة الدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين. فالبيانات تتعلق بتدفقات المعلومات، والتفاوض على حقوق استخدامها، وتبني أنظمة حماية قانونية لها. ويؤكد الكاتب شوشانا زوبوف في كتابها عصر رأسمالية المراقبة" :لقد تحولت البيانات إلى مورد سلعي واستراتيجي في الوقت نفسه؛ فهي لم تعد مجرد معلومات خام، بل أصبحت مادة تُستخرج وتُحوَّل وتُستخدم لإعادة تشكيل السلطة والنفوذ في العالم المعاصر" (زوبوف ٢٠٢١، ٣٤).

وقد أضاف الذكاء الاصطناعي أبعاداً جديدة للدبلوماسية من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام الدولي وفهم ديناميكيات الأزمات والتنبؤ بسلوك الدول. كما يشير باحثون دوليون إلى أن "في عصر الذكاء الاصطناعي، فإن السرعة التي تستطيع بها الخوارزميات تحليل كميات هائلة من البيانات وإنتاج معلومات قابلة للاستخدام العملياتي تفوق القدرات البشرية . مما يتيح للدول اتخاذ قرارات استراتيجية بدقة وسرعة غير مسبوقة.(Kissinger 2021, 102) "

بناءً على ذلك، تُعد منصات التواصل الاجتماعي إحدى أدوات القوة الناعمة، وإن كانت غير رسمية، لكنها فعالة للغاية في الترويج لسياسات الدول، ورسم ملامح صورتها الدولية، والتأثير في المجتمعات. وكما وضح باحث أكاديمي غربي، "إن التكنولوجيا الرقمية أعادت تشكيل الدبلوماسية من عملية مغلقة بين الحكومات إلى عملية متعددة المستويات تشمل الدول والمجتمعات والأفراد، وهو ما حوّل الدبلوماسية إلى مجال تفاعلي مفتوح يتجاوز القنوات الرسمية التقليدية.(Manor 2019, 3) "

لذلك، فإن حقيقة الدبلوماسية في العصر الرقمي تؤكد اعتمادها بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي لإدارة البيانات، ومراقبة تكنولوجيا المعلومات، وتسخيرها لتعزيز المكانة الدولية للبلاد.

المطلب الثاني: استراتيجيات حماية السيادة في العصر الرقمي

نظراً لتزايد تحديات العولمة الرقمية والذكاء الاصطناعي، يجب على الدول وضع استراتيجية متكاملة للحفاظ على سيادتها الرقمية. حيث تشير لجنة الإسكوا في تقريرها حول السيادة الرقمية إلى أن: "البيانات أصبحت مورداً سيادياً رئيسياً، وحمايتها لم تعد مسألة تقنية فحسب، بل ضرورة ترتبط بالأمن الوطني والحوكمة والتنمية. ويتطلب تحقيق السيادة الرقمية بناء أطر قانونية ومؤسساتية شاملة لإدارة الفضاء الرقمي وصون البنى الحيوية للدولة" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -- الإسكوا ٢٠٢١، ١٤).

تشمل الاستراتيجيات الرئيسية لحماية السيادة الرقمية ما يلي:

١. إنشاء بنية تحتية رقمية وطنية :تشكل البنية التحتية الرقمية في الوقت الراهن الأساس الرئيسي لحماية السيادة، فالدول التي تعتمد شبكاتها اعتماداً كلياً على خوادم وشبكات أجنبية، قد تتعرض بسهولة للابتزاز والقرصنة والاختراق. إن تحقيق السيادة الرقمية لم يعد مرهوناً فقط بسيطرة الدولة على الإقليم أو مؤسساتها التقليدية، بل أصبح يعتمد على قدرتها على بناء بنية تحتية رقمية وطنية تؤمّن "تخزين ونقل ومعالجة البيانات داخلياً" بكفاءة.

٢. تطوير إطار تشريعي للفضاء الرقمي :يعد التشريع الرقمي الأداة الرئيسية لحماية الخصوصية، والتحكم في تدفق البيانات وتنظيمها بفعالية، لتحقيق سيادة فعالة للدول. ويشير باحث عربي إلى أن "التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي أصبحت عنصرًا حاسمًا في حماية السيادة الوطنية، لأنها تُمكّن الدولة من ضبط حركة البيانات، وتنظيم أنشطة الفاعلين الرقميين، والحد من النفوذ التقني العابر للحدود" (شومان ٢٠١٩، ١١٢).

٣. تعزيز الأمن السيبراني :مع ازدياد الهجمات الإلكترونية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، باتت هذه الهجمات تمثل تهديداً استراتيجياً لسيادة الدول، وعليه فلا بد للبلدان أن تتخذ خطوات فعالة نحو تطوير مراكز الإنذار المبكر وأنظمة الدفاع الإلكترونية القائمة على الذكاء الاصطناعي والقادرة على اكتشاف الهجمات ومكافحتها.

٤. تقليل الاعتماد التكنولوجي :يمثل الاعتماد التكنولوجي أحد أكبر التهديدات للسيادة. فالدول التي تعتمد في أنظمتها على برمجيات أو خوارزميات أجنبية تصبح تحت رحمة الشركات والدول المطورة لها. كما يرى الباحث سعيد سعداوي في دراسته حول السيادة الرقمية أنَّ "الاستقلال التكنولوجي يُعد مدخلًا أساسيًا لحماية السيادة الرقمية، خصوصًا في ظل ازدياد التبعية لتقنيات أجنبية تتجاوز قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وسياساتها التكنولوجية" (سعداوي ٢٠٢٥، ١١).

٥. الانخراط في التعاون الدولي :بحكم الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للفضاء الرقمي، يعد التعاون الدولي شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الرقمي ومكافحة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى وضع معايير عالمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي. وتظهر الدراسات العربية الحديثة أن "سيادة رقمية فعّالة لم تعد قضية داخلية صرفة، بل تعتمد على قدرة الدولة على الانضمام إلى المبادرات والمعايير الدولية الخاصة بإدارة الفضاء السيبراني وتبادل البيانات" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠٢٥، ١١٢).

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يتبين أن تأثير الذكاء الاصطناعي والعولمة الرقمية على مفهوم السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة قد أحدث تحولاً جذرياً في هذا المفهوم الذي يشكل أساس الدولة القومية منذ نشأتها. ويسلط البحث الضوء على تطور كبير مفاده أن مفاهيم السيادة التقليدية لم تعد قائمة على الحدود البرية أو الإقليمية فقط، بل باتت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرات إدارة البيانات، وحماية الفضاء الإلكتروني، والتطور التكنولوجي، التي تحافظ الدول من خلالها على استقلالها سياسياً واستراتيجياً.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت أدوات القوة والتأثير للبلدان تغييراً كبيراً، نتيجة لاندماج الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية فيها بالذكاء الاصطناعي، مما جعل القوة الرقمية مكوناً أساسياً في تحقيق توازن القوى الدولي. وفي الوقت نفسه، برزت جهات فاعلة تكنولوجية متمثلة بشركات رائدة في المجال التقني تؤثر، بالتعاون مع الدول أو بالتنافس معها، على توجهات السياسة العالمية، ما يجعل السيادة بمفهومها المعاصر أكثر تعقيداً وعرضة للتأثر بالقضايا العابرة للحدود.

من خلال التطور المفاهيمي للسيادة، وتحديد أدوار الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تحليل الآثار الدبلوماسية والسياسية، يتضح أن مفهوم السيادة يمر بعملية إعادة تشكيل جوهرية، مما يجعل نماذج الدولة أكثر مرونة في التكيف مع البيئة الرقمية المتغيرة. ويصبح التكيف في هذا السياق ضرورة استراتيجية للحفاظ على مكانة الدولة المعاصرة ضمن النظام الدولي، حيث يتحول المجال الرقمي إلى ساحة وطنية حيوية.

لا يمثل هذا التحول إنهاءً للمفهوم الكلاسيكي للسيادة، بل إعادة تعريف له بشكل جذري ضمن إطار أوسع تتفاعل فيه القوانين والتكنولوجيا والسياسة بما يتماشى مع طبيعة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. وتُعد السيادة الرقمية وسيادة المعلومات نتاجاً طبيعياً في مسيرة تطور الدولة الحديثة، وعناصر جوهرية لاستشراف مسارات العلاقات الدولية المستقبلية.

مصادر باللغة العربية:

١. الزيات، محمد مجاهد. ٢٠١٩. *الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري: الاستخدامات والتحديات*. أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
٢. القديحات، ناصر محسن. ٢٠٢٠. *الدبلوماسية الرقمية: المفهوم – المرتكزات – التجارب الدولية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ٢٠٢١. *نحو سيادة رقمية عربية: مقاربة شاملة لحوكمة البيانات*. بيروت: الأمم المتحدة.
٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠٢٥. *الأمن السيبراني في العالم العربي: التحديات والاستراتيجيات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. سعداوي، علي. ٢٠٢٥. «*السيادة الرقمية في ظل العولمة التكنولوجية والرهانات المعاصرة*». المجلة الجزائرية للعلوم السياسية.
٦. شو، مالكوم.٢٠١٨. *القانون الدولي*. ترجمة محمد طه بدوي. القاهرة: دار النهضة العربية.
٧. عبد الله، محمد عبد الحميد. ٢٠٢٠. *الأمن السيبراني: دراسة في المفهوم والتحديات*. القاهرة: المكتب العربي للعلوم والنشر.
٨. فتحي، محمد.٢٠٢١. *الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات*. القاهرة: دار المعرفة.
٩. كسّاب، إبراهيم.٢٠١٩. *الفضاء السيبراني وتداعياته على الأمن القومي*. عمّان: دار المسيرة.
١٠. شومان، محمد.٢٠١٩. *الإعلام الرقمي والسيادة الوطنية في العالم العربي*. القاهرة: دار العين للنشر.
١١. زوبوف، شوشانا.٢٠٢١. عصر *رأسمالية المراقبة: الصراع من أجل مستقبل الإنسان في عالم تتحكم به البيانات*. ترجمة أمير زكي. بيروت: دار التنوير.

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Baldoni, Roberto, and Giuseppe Di Luna.2025. *Sovereignty in the Digital Era: The Quest for Continuous Access to Dependable Technological Capabilities*.
2. Brundage, Miles, Shahar Avin, Jack Clark, et al. 2018. *The Malicious Use of Artificial Intelligence: Forecasting, Prevention, and Mitigation*. Oxford: University of Oxford.
3. DeNardis, Laura. 2014.*The Global War for Internet Governance*. New Haven: Yale University Press.
4. Kissinger, Henry A., Eric Schmidt, and Daniel Huttenlocher.2021. *The Age of AI: And Our Human Future*. New York: Little, Brown and Company.
5. Li, Yan.2025. *Data Sovereignty and National Security: Governance Challenges and Pathways in the Digital Age*.
6. Manor, Ilan. 2019. *The Digitalization of Public Diplomacy*. London: Palgrave Macmillan.
7. McKinsey Global Institute.2017. *Artificial Intelligence: The Next Digital Frontier?* San Francisco: McKinsey & Company.
8. Nye, Joseph S.2011 *The Future of Power*. New York: PublicAffairs.
9. OECD.2021." *AI Governance and Sovereignty* ". Paris: OECD Publications.
10. Zuboff, Shoshana.2019 *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. New York: PublicAffairs.